الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

خلاصات معرفية 11

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

القطـــاع الثالـث

ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

الاســـــم:	القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة
المـــؤلـــف:	مجموعة مؤلفين
اللغـــــة:	العربية
عـدد الصفحـات:	204
النـــاشـــر:	مركز ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية
سـنـة الـنـشـر	2017

01 مقدمة:

ضَمِن القطاع الثالث في تاريخنا الإسلامي -من خلال تنوعه وحجمه وضوابطه- لحضارتنا الإسلامية في الازدهار عمرًا لم تماثلها فيه حضارة من الحضارات، وكان سياجًا في حماية الأصول المالية، وضمانًا لاستمرار عطائها لأجيال عديدة، وقد ترك القطاع بمؤسساته ومخرجاته بصمات لا تُمحى في صفحات التاريخ الإسلامي، فقد خفف الأعباء عن الدولة، وساهم في الإصلاح الديني والسياسي والاقتصادي، والإداري، والتعليمي، والاجتماعي، والتنموي، بأكفأ الطرائق.

ويأتي هذا الإصدار للحث على الإسهام في إحياء دور القطاع الثالث لتحقيق التنمية المستدامة، وحماية الأصول الاستثمارية للأجيال، وتفعيل أدوات الإصلاح والتغيير، وقد اشتمل على أربعة مباحث؛ هي: (القطاع الثالث.. مقوماته ودوره الحضاري، القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، دور العمل الخيري في تحقيق أهداف الدولة الإغاثية، الوقف.. استشراف للمستقبل وضمانة للأجيال).

02 منهجية البحث:

سلك المؤلفون منهج الاستقراء والوصف والتحليل، ومن خلاله عرضوا أهم ما يميز القطاع الثالث من خدمات للمجتمع، وخصوصًا ما يقدمه الوقف في الإسلام، وما له من آثار خالدة.

03 أبرز النقاط الواردة:

القطاع الثالث مقوماته ودوره الحضاري:

- للقطاع الثالث تسميات متنوعة تعكس موقعه الإداري والاعتباري، وتلك الأسماء أو الأنواع أو الأشكال لا تعني الحصر لها، فكل عمل مؤسسي مستقل عن القطاعين، ومكمل لأدوارهما؛ يُعدُّ من عناصر القطاع الثالث، ومن تلك المصطلحات:
  - المنظمات غير الحكومية (NGOS – Non government Organizations).
  - القطاع المستقل (IS– Independent sector).
  - القطاع الخيري (Charity Sector).
  - القطاع الخيري المانح (Philanthtoby Sector).
  - القطاع التطوعي (Voluntary Sector)
- شكَّل القطاع الخيري في الحضارة الإسلامية معظم مخرجات القطاع الثالث إن لم يزد عليه، وهو القطاع الأقل فسادًا والأكثر التزامًا بالقيم العليا، بالإضافة لاتصافه بدرجات كبيرة من الشفافية، ويُعدُّ الأسرع نموًا في الدول التي تعمل به كأمريكا وكندا ومعظم دول أوروبا، نظرًا لدوره الإيجابي في التنمية البشرية والمالية؛ ومما حقَّقه ويحققه:
  - استيعابه لمعظم احتياجات الأمة في شتى المجالات.
  - يعمل على تحقيق التوازن بين القطاعين؛ الحكومي والتجاري، بحيث يمنع تغوُّل الأول، ويكبح جماح الثاني.
  - يحافظ على هويات الأمم والدول واستقرارها السياسي.
  - يساهم إلى حدٍ كبير في تحقيق الأمن الفكري والاجتماعي.
  - يحل الكثير من مشكلات البطالة، ويحتوي ويوظف الموارد البشرية بإبداعاتها واختراعاتها.
  - يقوِّي نفوذ الدولة، ويحافظ على حق سيادتها وقوتها، ويعزز الفكرة الرئيسية التي قامت عليها.
  - يعمل على توفير الموارد الاقتصادية؛ إذ هو قطاع خدمي تنموي يعمل على إيجاد البُنى الأساسية للدولة، ولذلك فهو مرشح قوي لأخذ زمام المبادرات في التصدي للقضايا الإنسانية.
  - يمنح القطاع الثالث مؤسسات الدولة الغُنْم دون الغُرْم، أي أنه يُكسِبها دون أن يكلِّفها، حيث تكسب من خلاله الدولة قوة سياسية واقتصادية؛ خصوصًا في برامج المعونات الخارجية، لأنه من أقوى الأذرع وأقلها كلفة في خدمة الدولة.
- القطاع الثالث بحريته واستقلاليته النسبية؛ يُعد في الإدارة الحديثة قوة إدارية مساندة لمؤسسات القطاع الحكومي.
- تؤكد التجارب أن القطاع الثالث حينما يُمنح حقوقه الاقتصادية؛ مثل: حقه في فعاليات جمع التبرعات، وإنشاء الأوقاف، واستثمار الريع وتوظيفه، مع توجيه كامل الزكاة والغرامات إليه، إضافة إلى تمتعه بحقه الإداري كقطاع شريك ومكمل في خدماته للقطاعين الخاص والعام؛ فسيصبح له إسهام فاعل في التنمية البشرية والاقتصادية المحلية التي تخدم كل جوانب التنمية، وهذا ما تحتاج إلى تطبيقه دول العالم العربي والإسلامي.

الآفاق المستقبلية للقطاع الثالث عالميًا:

من وسائل التعرُّف على مستقبل القطاع الثالث؛ الاطلاع المستمر والمتابعة لإنتاج مراكز الدراسات والبحوث المتخصصة، وقراءة المستقبل من خلال الأدلة والأرقام والإحصاءات والمؤشرات، وذلك لأهمية الدراسات المستقبلية المستندة إلى واقعية ومقتضيات البحث العلمي.

والمتابع لحركة التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية؛ يلاحظ أن القوة المحركة والمؤثرة كانت هي القوة العسكرية، ثم أصبحت القوة السياسية، لتتبعها بعد ذلك القوة الاقتصادية بمساندة قوية من ثقافة وسائل الإعلام ومراكز المعلومات، ومع أنها قوىً محرِّكة وما تزال؛ إلَّا أن نقطة ضعفها تكمن في عدم رغبة كثير

من الأمم والشعوب فيها، إذْ تأتي على حساب معظم احتياجات الإنسان الروحية والاجتماعية والخدمية.

واليوم؛ يُنظر إلى القطاع الثالث نظرة إيجابية، تعطي تصورًا لما يمكن اعتباره القوة الجديدة المرشحة للتغير أو التأثير في عالم القرن الحادي والعشرين بشكل منافس للقوة السياسية أو الاقتصادية، وذلك على مستوى القيم والقبول والولاء والتفاعل الشعبي والأثر الإيجابي الكبير، وذلك ما تُظهره نتائج استطلاعات الرأي في الدول الغربية، حيث يثقون في جدارة وأمانة مؤسسات القطاع الثالث، ولذلك عزفت بعض القيادات الشعبية السياسية عن إسهاماتها في العمل السياسي التقليدي الحزبي؛ لتنضم إلى مجال العمل الخيري، كما نرى أيضًا أن بعض القيادات السياسية الغربية تلتحق بمؤسسات القطاع الثالث بعد ترك المناصب السياسية، وقد يكون ذلك للحصول على حسن السيرة والسلوك، أو العمل على مالم تستطع فعله في المناصب السياسية.

ومما يحفِّز الدور المستقبلي للقطاع الثالث؛ مبلغ إسهاماته في معالجات الكثير من التحديات، ومساندته الفاعلة لكثير من القطاعات الحكومية والرسمية، ولما فيه من إشباع للجوانب الروحية؛ إلى حدٍّ أصبحت بعض العيادات النفسية في الغرب تحتوي وصفات؛ علاجها الانضمام إلى برامج العطاء والعمل الخيري، ولا يخفى ما في العمل الخيري الإسلامي من كفاية وشمول لجميع المجالات، وهذا ما تؤكده المؤشرات من نمو أعداد المساجد والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والترفيهية والإصلاحية ونحوها.

وحيث نجد للأديان تأثير كبير في تحفيز العطاء الخيري؛ فليس هناك كالدين الإسلامي قادر على توظيف أتباعه وحشدهم بقوة كموارد بشرية، فالكل عامل أو متطوع يحثه الأجر والثواب، أو حتى العقاب والحرمان، ولذلك صُنِّف القطاع الخيري الإسلامي على أنه الأول أو الثاني من حيث حجم رأس ماله وأعماله وشركاته التنموية وتحريكه للموارد البشرية والمالية والتنمية المستدامة.

ومع وجود الكثير من التحديات والعقبات الماثلة أمام مؤسسات القطاع الثالث؛ إلَّا أن النظرة الإيجابية إليه ما زالت حاضرة وبقوة، بل وراجحة في كثير من الأحيان، خصوصًا حينما يرى مختلف الأطراف أن هذا القطاع منافس وليس خصمًا، وأنه قطاع مهم ورئيس، بل شريك ومساعد في معظم العمليات والمجالات.

القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

- القطاع الثالث أحد موارد الدولة، والعلاقة بينه وبين الموارد الأخرى تكاملية؛ وبالتالي فعليه أداء دور مهم في المجال الاقتصادي والتنموي، يتقدمه قطاع الأوقاف.
- هناك بعض الإشكاليات التي ما تزال قائمة؛ منها: قلة الموارد الاقتصادية في كثير من البلدان الإسلامية، وعدم استثمار المتاح منها، وعدم الوعي بدور القطاع الثالث عمومًا والوقف خصوصًا؛ بوصفه أحد روافد الدولة، بالإضافة لعدم إعطاء القطاع الثالث دوره الرائد في دعم موارد الدولة، وكذلك الخلط الظاهر عند البعض بين الوقف والصدقة.
- التنمية المستدامة التي يستهدفها القطاع الثالث تتطلب تضامنًا بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي، وتضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية.
- القطاع الثالث منشِّط ذاتي للحركة الاقتصادية في الكويت، وظهير استراتيجي، وشريك تنموي، كما له علاقة وطيدة بالموارد الاجتماعية للدولة؛ بما يلعبه من دور مهم؛ من خلال المؤسسات التطوعية الخيرية، وله آثاره الكبيرة التي لا بد من ترسيخها عبر أمرين؛ هما:
  - بلورة أكبر عدد ممكن من الأفكار والرؤى والأساليب المساعدة على الارتقاء بالعمل الخيري.
  - تعميم ما تمت بلورته على الشرائح الاجتماعية المختلفة وبأوسع نطاق ممكن.
- أثبت التاريخ الارتباط الكبير بين القطاع الثالث بكافة مؤسساته والتنمية؛ فمعظم الأعمال التنموية والحضارية الجليلة التي سجلها التاريخ الإسلامي في عصور ازدهاره في مختلف الميادين؛ كانت من خلفها مؤسسات القطاع الثالث، تدعمها بالمال والجهد والخبرات.
- من آليات القطاع الثالث ومؤسساته في حفظ الموارد بأنواعها:
  1 - توزيع الموارد على الشرائح والطبقات الاجتماعية المنخفضة.
  2 - قضاؤه على مشكلتي البطالة والفقر.
  3 - الإسهام الطوعي في الموازنة العامة.
  4 - الإسهام في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
  5 - الإسهام في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية.
  6 - الإسهام في توفير التمويل الذاتي.
  7 - تقليله لتكاليف الفرصة للمشاريع التي يقوم بها على القطاعات الأخرى.
  8 - يعمل على استقرار القطاعات الأخرى.
  9 - تفعيل دور المجتمع في الإسهام في العملية التنموية.
  10 - الإسهام في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري..
  11 - إعادة التوزيع للدخل القومي.
  12 - دعمه للقوى العاملة.
  13 - تنوع مؤسساته والتعاون بينها بما يدعم التنمية ويحفظ الموارد.

الوقف ... استشراف للمستقبل وضمانة للأجيال:

- تتميز التنمية في الإسلام بمجموعة من الخصائص؛ هي: (الشمول، التوازن، العدالة، المسؤولية، الإنسانية).
- من إنجازات الوقف الإسلامي سابقًا:

1 – الأمن الغذائي وتحقيق الحاجات الأساسية.
2 – توزيع الثروة وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع.
3 – توفير التعليم المجاني للفقراء والمحتاجين من خلال المدارس والجامعات.
4 – توفير الأمن الصحي للفقراء والمحتاجين من خلال المستشفيات.
5 – رعاية الأيتام وكفالتهم وتربيتهم من خلال الوقف الخاص بهم، أو الوقف العام للفقراء والمحتاجين.
6 – توفير الوظائف من خلال النُّظَّار والموظفين والمشرفين.
7 – المساهمة في تطوير العمل الخيري في المجتمع الإسلامي.
8 – المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة عوامل الإنتاج كمًا ونوعًا.

- الوقف الإسلامي مشروع لنهضة الأمة، وعودة عزها وقوتها ومكانتها، وإحياء الوقف الإسلامي إحياء للقطاع الثالث الذي يخدم الأمة والمجتمع والدولة، ولكي نعيد النهضة والحضارة الإسلامية؛ لا بد أن نعيد للوقف دوره الحضاري الرائد.
- المقاصد الأربعة في حفظ الوقف وحمايته تدور حول الآتي: حفظ الموقوف، حفظ شروط الواقف، حفظ مقاصد تشريع الوقف، حفظ المنافع للموقوف عليهم.

خلاصات:

1 – القطاع الثالث يؤدي دورًا رئيسًا لا تستطيع أداؤه القطاعات الأخرى؛ وأهمها الخدمات الاجتماعية.
2 – يستأثر موضوع التنمية المستدامة باهتمام العديد من الدول، بل ويحتل أولويات برامجها الاقتصادية والاجتماعية؛ لما لها من دور في ضمان حقوق الأجيال المتعاقبة.
3 – يمتاز الوقف بخصائص تجعله قادرًا على تحمل أعباء توفير الخدمات للمجتمع بأكفأ الطرائق؛ فهو يخفف الأعباء على الدولة، ويحقق التنمية الشاملة، وله مقاصد سامية، ومصالح ملموسة في الحفاظ على المجتمع وإصلاحه.
4 – كان نجاح المؤسسات الوقفية في العهود الإسلامية –في فترات النهضة والحضارة الإسلامية– حافزًا للعمل والاستمرار في وقف الأوقاف الجديدة، وتسهيل متطلباتها، وترشيد إدارتها، والعمل من أجل نجاحها، وتجديدها لتحقيق المصالح التي من أجلها شُرع نظام الوقف الإسلامي.
5 – استقل النظام الإسلامي في الوقف بقواعده ومصادره؛ لأنه لم يكن نظامًا مُستجلبًا أو تجميعًا لعادات سبقت الإسلام، بل هو نظام مستمد من كتاب الله وسنة نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة.
6 – نظام الوقف نظامًا مرنًا، ولذلك أخرج أهل العلم له المسائل، وقعَّدوا له القواعد، واجتهد عدد من كبار الفقهاء في مختلف المذاهب في النظر في أحكامه وضبطها وبحث الجديد منها، ونشر مئات المسائل والتفريعات المتعلقة بفقه الوقف.
7 – أبرز ما يميز القطاع الوقفي في العهود الإسلامية استقلاليته وإشراف القضاء على أصوله ومصارفه، وهذا ما أكسبه المكانة الإدارية والتعاطف الشعبي والتفاعل في العطاء والتطوع والرعاية، ولذلك دعَم بل وتنافس الخلفاء والأمراء في اقتطاع الأراضي والممتلكات التي كانت من أملاك الدولة لتُضاف إلى مجموع الأوقاف.
8 – استطاع الإسلام أن يجعل القطاع الوقفي يتعدى دور (حالات الطوارئ) إلى دور التنمية والاهتمام بكل شرائح المجتمع، دون شقاق أو نزاع مع مؤسسات (القطاع الحكومي).
9 – أحصى ابن الجوزي عدد الكتب الموقوفة في وقته في مكتبة واحدة هي (المدرسة النظامية)؛ فبلغ ستة آلاف كتاب.
10 – حرر الوقف العلماء من حبس المكان، ومكَّنهم من الانتقال في أرجاء العالم الإسلامي ليمارسوا وظائفهم في التعليم والتأليف، حتى إن كثيرًا منهم وُلِدوا في بلد، وتعلموا في آخر، وعملوا في ثالث، وألَّفوا في رابع، وتوفاهم الله تعالى في بلد آخر.
11 – كان لنماء مال الوقف دور في الإنفاق على المدارس ومرافقها؛ فكانت أجور المدرسين مناسبة لمعيشتهم حتى لا يبحثوا عن عمل آخر لإكمال حاجاتهم المعيشية، فقد كفتهم أحوال الوقف عن التفكير في أمر تدبير المعيشة لهم ولأسرهم.
12 – تميزت العهود الإسلامية بكثرة الأوقاف وتنوعها وامتدادها التاريخي، ودورها في التنمية المستدامة؛ حيث كان الوقف حاضرًا في حياة الإنسان من مهده إلى لحده، سواء كان فقيرًا أم غنيًا.
13 – كان الوقف في العهود الإسلامية الزاهرة يقوم بأداء دور العديد من الوزارات اليوم؛ مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والصحة، والتربية، والتعليم العام، والإسكان والتعمير، والدفاع، والري.

14 – لا بد من إعمال الفكر وإنشاء مراكز دراسات واستشارات ودعمها بالمختصين في جميع الاختصاصات؛ لتقدِّم التوجيه والتطوير للمؤسسات الوقفية، وابتكار أوقاف جديدة تمس حاجة الفئات المختلفة، وتضمن استمرارها وخدماتها للأجيال القادمة.

توصيات المركز العالمي لدراسات العمل الخيري:

1 – تكثيف وتوجيه الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال القطاع الثالث بشكل عام والأوقاف بشكل خاص؛ بهدف استكشاف ومعرفة أفضل الممارسات قديمًا وحديثًا، والاستفادة منها واستثمارها في مؤسساتنا الخيرية.

2 – توجيه الأوقاف والواقفين للمجالات التنموية المستدامة، من خلال خطط استراتيجية فاعلة؛ إذْ هي التي ستفيد الأجيال الحاضرة، وتحفظ حق الأجيال المستقبلية.

3 – بناء العلاقات الجيدة بين مؤسسات العمل الخيري ومؤسسات الدولة المعنية وذات العلاقة، وتفعيل الشراكات الفاعلة معها؛ بهدف خدمة العمل الخيري في المجتمع بشكل أوسع وأفضل.

4 – تقديم المؤسسات الخيرية لبرامج ومشاريع تنموية جديرة للمؤسسات المعنية في الدولة؛ بهدف إكساب تلك البرامج القوة والممكنات اللازمة والكافية والضامنة للاستفادة الكبرى منها؛ وصولًا لمخرجات نوعية كبيرة.

5 – عمل القطاع الخيري على انخراط الشباب بشرائحهم وفئاتهم المختلفة في مختلف البرامج والأنشطة؛ بغرض الاستفادة منهم وتأهيلهم واستمرار فاعلية القطاع والعاملين فيه.

الـرؤيـة:

"مرجع عالمي في دراسات العمل الخيري والإنساني".

الرسالة:

"خدمة العمل الخيري والإنساني وتطويره من خلال البحوث والدراسات المتخصِّصة".

القيم:

الأهداف:

1. تطوير العمل الخيري والإنساني والارتقاء بمستوى الأداء والجودة في كافة مجالاته.
2. دعم صُنَّاع القرار من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالعمل الخيري في الوقت المناسب.
3. نشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي بين شرائح المجتمع كافة.
4. التأثير الإيجابي في الرأي العام لتعزيز مكانة العمل الخيري والإنساني ومنجزاته.
5. صناعة التكامل بين القطاع الخيري الإنساني وخُطط التنمية.
6. استشراف مستقبل العمل الخيري والإنساني بما يخدم المجتمعات.

من إصدارات المركز

لإصداراتنا امسح هنا

تسعدنا مشاركتك ..
وتصلنا مباشرة ..

1808 300
www.iico.org

GCPSIICO

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies